Issam Fares Institute for Public Policy and International Affairs
معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية
AUB American University of Beirut
الجامعة الأميركية في بيروت
Supported by
OPEN SOCIETY FOUNDATIONS

#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

البلد: **الأردن**

حملة غاز العدو احتلال

مشاركة المجتمع المدني الأردني واستراتيجيّاته وتكتيكاته في مواجهة صفقة بمليارات الدولارات مع «إسرائيل» لاستيراد الغاز الطبيعي الفلسطيني المسروق

| جمان أبو جبارة |

الخلفيّة والجدول الزمني

في العام ١٩٩٤، دخل النظام الأردني في معاهدة وادي عربة للسلام مع الكيان الصهيوني التي لم تلقَ أي تأييد شعبي، وهو واقع مستمرّ حتّى اليوم، إذ لا يزال الأردنيون يعارضون تطبيع العلاقات مع قوّة احتلال واستعمار استيطاني في المنطقة. بعد خمس سنوات، اكتشفت «إسرائيل» احتياطي الغاز الأوّل قبالة شواطئ غزّة، وهو حقل نوا، تلاه اكتشاف حقل ماري-ب الذي يُعدُّ مصدرًا استراتيجيًا لقنوات توزيع الغاز في الكيان[١]، حيث أطلقت عمليّات الاستخراج التجارية منه في العام ٢٠٠٤، أي قبل ثلاث سنوات فقط من فرض حصار برّي وجوّي ومائي على قطاع غزة. في العام ٢٠٠٩، أعلنت شركة «نوبل إنرجي» اكتشاف حقل تمار في شمال غرب فلسطين قبالة شواطئ حيفا. مع ذلك، كان يعد حقل ليفياثان، الذي يقع على بعد ٣٠ كيلومترًا غرب حقل تامار، أكبر اكتشاف في البحر الأبيض المتوسّط حين أعلنت عنه «نوبل إنرجي» في العام ٢٠١٠[٢].

أطلق بعض المحلّلين على هذه الاكتشافات اسم «ثورة الغاز»[٣] الإسرائيلية، كون بئري ماري-ب وتمار سوف يستخدمان لتلبية استهلاك الطاقة المحلّي، في حين سوف يفتح ليفياثان آفاق التصدير[٤]. مع ذلك، فإن ثروة خزّانات الغاز قبالة شواطئ فلسطين ليست مجرّد قضية مرتبطة بأمن إسرائيل الطاقوي فحسب، على الرغم من كونه اعتبارًا مهمًّا، بل تؤثّر على مسار توقيع اتفاقيات «السلام» العالقة وتطبيع العلاقات مع الدول العربية المجاورة. في الواقع، إن الوصول إلى مصادر طاقة قابلة للتصدير في منطقة تعاني من نقص وعدم استقرار في مصادر الطاقة يزيد من اختلال التوازن في هيكليّات القوّة الجيوسياسية القائمة. سعت «إسرائيل» إلى تأمين إتفاقيات تصدير ليس فقط مع الأردن، إنّما أيضًا مع كلٍّ من مصر وتركيا من جهة، ومع الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى من خلال مشروع الربط الكهربائي الأوروبي-الآسيوي مع قبرص واليونان.

في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وقّعت «نوبل إنرجي»[٥] على رسالة نوايا مع شركة الكهرباء الوطنية الأردنية (نيبكو)[٦]. قوبلت الصفقة بمعارضة واسعة من الجهات الفاعلة الرسمية وغير الرسمية والمؤسّسية والشعبية في المجتمع المدني، بحيث لم يوقَّع على أي إتفاق مُلزِم إلّا بعد عامين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦[٧]. يُعزى هذا التأخير إلى مجموعة

١ Power، S. (آب/ أغسطس، ٢٠١٥). «ضمّ الطاقة: استغلال ومنع تطوير النفط والغاز في الأراضي الفلسطينية المحتلّة». مؤسّسة الحقّ. دخول في ١ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/annexing-energy

٢ في العام ٢٠١٥، اكتُشف حقل زُهر في مصر، الذي عُدَّ أكبر حقل غاز في البحر المتوسّط حتى الآن، وهو يقع قبالة شواطئ بور سعيد.

٣ لائحة المراجع المُتاحة متوافرة على موقع معهد الدراسات الفلسطينية: «ثورة الغاز الطبيعي في إسرائيل»، معهد الدراسات الفلسطينية، دخول في ١٢ أيار، ٢٠١٩، عبر الراسط التالي: https://www.palestine-studies.org/node/162440

٤ Siddig، K. Grethe، Hg. (٢٠١٤). «لا مزيد من الغاز من مصر؟ تصميم الاكتشافات البحرية وشكوك في تصدير الغاز الطبيعي من إسرائيل» Applied Energy، ١٣٦، ص.ص. ٣١٢-٣١٤، دخول في ١ نيسان/أبريل، ٢٠١٩.

٥ شركة بترول أمريكية تمثّل ائتلافًا يضمّ شركتين إسرائيليتين أخرتين وهما: ديليك وراتيو.

٦ بيان صاحفي (أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٤). «نوبل إنرجي تكشف عن رسالة النوايا لبيع الغاز الطبيعي من حقل ليفياثان إلى شركة الكهرباء الوطنية الأردنية». نوبل إنرجي، دخول في ٦ نيسان/ أبريل، ٢١٩ عبر الرابط التالي: http://investors.nblenergy.com/news-releases/news-release-details/noble-energy-announces-letter-intent-sell-leviathan-natural-gas . الجدير ذكره أن إعادة النظر في قيمة الصفقة في العام ٢٠١٦ أدّى إلى انخفاض الأسعار من ١٥ مليار إلى ١٠ مليارات دولار مقابل معدّل الإمداد نفسه وخلال الفترة الزمنية نفسها.

٧ عمري، ر. (أيلول/ سبتمبر، ٢٠١٦). «الأردن توقّع صفقة لشراء الغاز من إسرائيل». The Jordan Times. دخول في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٩، عبر الرابط التالي:

من العوامل تتراوح بين المعارضة الداخلية للصفقة في الأردن وصولًا إلى شؤون مكافحة الاحتكار الداخلية داخل الحكومة الإسرائيلية. إلى ذلك، على الرغم من التوقيع الرسمي في العام ٢٠١٦، استمرّت القوى الشعبية في الأردن بمحاولة اسقاط الاتفاقية.

دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومشاركتها

بعد أسبوع من الكشف عن رسالة النوايا، بدأت مجموعات شبابية وأُطر مجتمعية محلية مناهضة للاتفاقية بتنظيم نفسها داخلياً تحضيراً للردّ. شكّلت هذه المجموعات لجنة تنسيقية باسم « اللجنة التنسيقية للمجموعات المناهضة لاستيراد الغاز من الكيان الصهيوني»، وبداية كان أعضاؤها الدائمين والفاعلين عبارة عن ست مجموعات هي: المجموعة العربية لحماية الطبيعة، ومبادرة مسار تحرّري، وحركة الأردن تُقاطع (بي دي اس الأردن)، والحراك الشبابي، وطمي للتنمية الشبابية، ولجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين. وعلى الرغم من أن كلّ مجموعة كان لديها خطةّ عمل خاصّة بها، إلّا أن هدف اللجنة كان يقتضي بتنسيق الجهود ودعم المجموعات لتحركات بعضها البعض، بالإضافة إلى الاتفاق الجماعي على الخطاب والتوجه وكذلك تنظيم بعض التحركات المشتركة.

شكّلت اللجنة التنسيقية، من خلال جهود المجموعات القائمة عليها منفردين ومجتمعين، قوّة الدفع الرئيسية لـ «غاز العدو احتلال». بعد ثلاثة أشهر، في ٢٨ كانون الأوّل/ديسمبر، عقدت اللجنة منتدًى عامًا لتوحيد مظلة العمل على مناهضة الاتفاقية وتوسيعها حيث انضم أكثر من ٣٠ هيئة إلى الحملة بما فيها الأحزاب السياسية، والنقابات العمّالية، والنقابات المهنية، والجمعيّات النسائية، ومنظّمات المجتمع المحلّي، والمبادرات الشعبية المستقلّة. شكّلت تلك الهيئات، التي تمثّل طيف واسع من الأيديولوجيات السياسية من اليمين واليسار والوسط[٨]، تحالفًا وطنيًا ضدّ الصفقة. وبذلك تحولت اللجنة التنسيقية إلى ائتلاف يدعى « الحملة الوطنيّة الأردنيّة لإسقاط اتفاقيّة الغاز مع الكيان الصهيوني». وفقًا لناشطين في الحملة: «كان التنوّع مضادًا للاحتكار، وهو مشهد دارج في العمل السياسي الأردني. يحمي التنوّع من الوسومات الأيديولوجية ويفتح الأبواب لمشاركة واسعة»[٩]. أيضًا تم حشد أطراف أخرى معنية بإسقاط الاتفاقية للمشاركة في الحملة، بما في ذلك أعضاء في البرلمان ولجان نيابية، وكذلك وسائل الإعلام وبعض وجهاء العشائر وشخصيّات عامّة مؤثّرة.

الاستراتيجيّات والتكتيكات

اختلفت الاعتبارات المحيطة بصفقة الغاز في مرحلة رسالة النوايا المعلنة في عام ٢٠١٤، عن الاعتبارات بعد توقيع الاتفاقية رسميًا في العام ٢٠١٦. كيّفت الحملة نهجها وفقًا لتلك السياقات المختلفة. تشير كاتبة هذه الورقة إلى هذين السياقين بـ «المرحلة ١» و«المرحلة ٢» فقط لغايات تسهيل الإشارة إلى اختلاف السياق.

المرحلة ١: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ – أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦

عندما أعلنت رسالة النوايا للمرّة الأولى، «اعتقد الناشطون بأن الحكومة تعتزم توقيع الاتفاقية تحت الطاولة»[١٠]. بالتالي، قضت الاستراتيجية الرئيسية بتحويل النقاش حول الاتفاقية من الدوائر المُغلقة إلى المجال العام وجعل الاتفاقية قضية يُعنى بها عموم الناس. كانت التحرّكات خلال الأسابيع القليلة الأولى من الحملة سريعة واستباقية. في المقابل، كانت رواية النظام غامضة، إلى حدّ ما، وتضمّنت حوادث مُتعدّدة ومُضلّلة حول حقائق الاتفاقية[١١]. كان هناك تعثّر واضح في الرواية الرسمية مما أدّى إلى تخبط الحجج، بدءًا من الادّعاء بأن «مصدر الغاز هو مياه البحر الأبيض المتوسّط وليس إسرائيل»، وصولًا إلى أنه «لا يوجد بديل مُتاح للطاقة أمام الأردن باستثناء الغاز الإسرائيلي»[١٢]. تبنّت الحملة نهج الكشف عن الحقائق

بالأرقام واستخدام الأدلة العلمية[١٣]، وردّت على تضليلات المسؤولين من خلال التقارير والتحليلات والوقائع والمنشورات والندوات ومقاطع الفيديو والنقاشات العامّة والمقابلات الإعلامية.

أمّا النهج الموازي فتمثّل بتعبئة الرأي العام من خلال بعض المنصّات مثل البرلمان ووسائل الإعلام الرائجة والبديلة وأصوات الشخصيّات العامّة المؤثّرة. تمثّل أحد الأهداف بإدراج اتفاقية الغاز على جدول أعمال البرلمان وضمان تصويت الغالبية ضدّها. تضمّنت التكتيكات الأساسية الاتصال بالنوّاب فردًا فردًا لحشد التأييد للحملة، وتشكيل لوائح انتخابية للضغط، بالإضافة إلى عقد طاولات حوار مع البرلمانيين الرئيسيين المتحالفين مع الحملة، وتزويد النوّاب بموجزات وملخّصات سياسية حول تفاصيل الاتفاقية، وتحفيز عملية الرقابة من المواطنين[١٤]. أمّا بالنسبة للشخصيّات العامّة ووسائل الإعلام، فقد شملت التكتيكات تصوير فيديوهات قصيرة، وتنظيم طاولات حوار مع الصحافيين، وتكثيف نشر مقالات الرأي والتغطية إعلامية لأعمال الحملة، بالإضافة إلى الأدبيات المكتوبة والمواد السمعية والبصرية. فيما قضت الاستراتيجية الثالثة على التعبئة الشعبية، والتي نفذتها الحملة من خلال توقيع عريضة شعبية، وتنظيم نشاطات جماهيرية في الشوارع[١٥]، وإجراء محكمة شعبية. رابعاً، شُكّل فريق من المحامين لبحث إمكانيّات التعبئة القانونية، إذ ركّزت التكتيكات الرئيسية المُستخدمة على تقديم طلبات تستند إلى حقّ الوصول إلى المعلومات والطعن في قرار وزارة الطاقة (الذي رفض تزويد المعلومات المطلوبة) في المحكمة الإدارية. أخيراً، تمحورت الاستراتيجية الخامسة لهذه المرحلة حول التعبئة الدولية في محاولة الاستفادة من حساسية النظام الأردني تجاه السياسة الخارجية المُتعلّقة بالقضايا المحلّية التي تتخذ بعداً دولياً، واتبعت تكتيكًا رئيسيًا وهو «الحراك الموزع» حيث عقدت عدة مظاهرات متوازية أمام السفارات الأردنية في الخارج بالإضافة إلى تغطية جهود الحملة محلّيًا ودوليًا في وسائل الإعلام الأجنبية.

---

http://jordantimes.com/news/local/jordan-signs-deal-buy-gas-israel.

٨ على سبيل المثال، ضم الائتلاف أحزاب يسارية عدّة مثل حزب الوحدة والحزب الشيوعي الأردني، بالإضافة إلى أحزاب إسلامية مثل جبهة العمل الإسلامي.

٩ مجهول الهوية (٢٥ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٩) مقابلة شخصية عبر تطبيق الفيديو.

١٠ عاهد، هـ. (١٢ أيار/ مايو، ٢٠١٩). مقابلة شخصية عبر تطبيق الفيديو.

١١ يتطلب تحليل الرواية الرسمية المزيد من البحث. مع ذلك، تستند هذه الحجج إلى تحليل أجرته كاتبة هذه الورقة للبيانات الحكومية الرسمية وخطابها حول وقائع صفقة الغاز وتصريحاتها خلال الفترة المُمتدة بين العامين ٢٠١٤ و٢٠١٦.

١٢ الشامي، ع. (كانون الأوّل/ ديسمبر، ٢٠١٤). «مغالطات حول غاز المتوسّط». حبر. دخول في ١ نيسان/أبريل، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.7iber.com/2014/10/myths-on-israeli-gas-deal/

١٣ ميكا مينيو بالويلو. (تشرين الثاني/ نوفمبر، ٢٠١٤). صفقة الغاز بين إسرائيل والأردن: ضخّ إيرادات في الخزانات الإسرائيلية». Platform London Research Centre. دخول في ١ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://platformlondon-org.exactdn.com/wp-content/uploads/2014/11/Platform_IsraelJordanGasDealRevenue.pdf

١٤ رقابة المواطنين: تعبئة أعضاء من الجمهور للتواجد في شرفات البرلمان وحضور النقاشات البرلمانية وجلسات التصويت على الاتفاقية لضمان تصويت النوّاب لصالح المواقف التي التزموا بها عند الاتصال فيهم.

١٥ مثل المظاهرات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية الصامتة، وتشكيل سلاسل بشرية.

المرحلة ٢: أيلول/ سبتمبر ٢٠١٦ – الآن

وقّعت إتفاقية الغاز على الرغم من كلّ الجهود التي نوقشت أعلاه. مع ذلك، بقي هدف الحملة إسقاط الاتفاقية، لكن مع تغيير استراتيجيات العمل.

استمرّت التحرّكات الشعبية وشهدت زيادة جماهيرية من خلال المشاركة في المظاهرات وساعة «إطفاء الأنوار»[١٦] الأسبوعية وتحرك «إنزال القاطع» لوقف التيّار الكهربائي في المنازل. مع ذلك، تلاشى زخم النشاطات في الشارع بمرور الوقت، وانخفضت المشاركة بشكل واضح. كبديل، جمع أعضاء الحملة «الفن والنشاط معًا للوصول إلى جمهور أوسع من خلال الموسيقى والأغاني، فضلاً عن تنفيذ الرسومات الإبداعية والعروض الكوميدية التي تدين الصفقة»[١٧].

خلال هذه المرحلة، أصبح دور النقابات المهنية أكثر بروزًا، لا سيّما بعدما دعت نقابات المحامين والمهندسين والمقاولين - وجميعهم أعضاء في الائتلاف - أعضاءها إلى عدم الانخراط في أي نشاط مهني أو تجاري مُرتبط بخطّ الأنابيب تحت طائلة التعرّض لإجراءات تأديبية. بالنتيجة، ارتفع عدد النقابيين الذين عبّروا علنًا عن رفضهم التعاقد مع مشاريع خط الأنابيب، وبالتالي التخلّي عن هوامش أرباح مرتفعة عرضت عليهم. مع ذلك، لا تزال هوية الشركة أو المقاول، الذي قبل التعاقد مع خطّ الأنابيب، مجهولة حتى تاريخ كتابة هذا التقرير.

أخيرًا، حشدت الحملة فئة جديدة، وهم مالكو الأراضي الذين استملكت الحكومة أراضيهم لبناء خطّ الأنابيب، وكذلك انخرط سكّان القرى والبلدات التي سوف يمرّ عبرها الخطّ في الحملة. تضمّنت التكتيكات الرئيسية مجموعة من التحركات المباشرة، إذ كان السكّان يواجهون المقاولين عند وضع المعدّات على أراضيهم، فضلاً عن زيادة الوعي بالأضرار البيئية المرتبطة بالمشروع.

العوامل المؤثّرة

بعد عامين من العمل المنظم لإسقاط الاتفاقية، رفع النظام الأردني استعداداته. قبل توقيع الصفقة في العام ٢٠١٦، سُجّلت شركة خارجية جديدة في جزر كايمان باسم «NBL Jordan Marketing» تابعة لشركة «نوبل إنرجي» بملكية كاملة. وقّعت الاتفاقية الرسمية بين شركة الكهرباء الوطنية وشركة NBL. استخدم النظام، من خلال أجهزته الاستخباراتية والأمنية، تكتيكات القوّة الناعمة لتقويض الحملة، بما في ذلك ترهيب الناشطين ومحاولات إشعال نزاعات داخلية. في حين بقيت غالبية الهيئات والناشطين داخل التحالف، إلّا أن تلك المحاولات أثّرت في النهاية على تركيز الحملة وأعضائها في الموازنة بين تنفيذ الاستراتيجية بالتوازي مع حلّ التوترات الداخلية.

تصاعدت محاولات تقويض الحملة، خصوصًا بعد اغتيال ناهض حتر، بحيث سمحت هذه الحادثة للنظام بالعمل في حالة استثنائية مصحوبة بفراغ سياسي واستقطاب مجتمعي مرتفع. وقّعت اتفاقية الغاز خلال ٤٨ ساعة، تخلّلها حلّ حكومة عبدالله نسور بعد عملية الاغتيال وتشكيل حكومة هاني المُلقي الجديدة، وأثناء عطلة مجلس النوّاب بسبب الانتخابات. على مدار ثلاث سنوات، لم تقدّم الحكومة بنود الاتفاقية إلى البرلمان على الرغم من طلبات النوّاب ولجنة الطاقة النيابية المُتكرّرة. في الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦، خسرت الحملة العديد من الحلفاء من البرلمانيين الذين صوّتوا ضدّ الاتفاقية في البرلمان المُنتخب في العام ٢٠١٣. إن غياب الجهود الجادّة للحصول على شروط الاتفاقية من جانب أعضاء البرلمان الجُدد زاد من إحباط الناشطين. بعد توقيع الاتفاقية «لم يتخذ البرلمان أي خطوات مفيدة لإبطال الصفقة وبدا وكأنه يؤيّد الحملة بالأقوال فحسب»[١٨]. كذلك بدا أن حكومة المُلقي، المُشكّلة حديثًا، استبقت المعارضة عبر إطلاق حملة ضغط مُضادّة لكسب تأييد البرلمانيين الجُدد. بالتالي، «ذوّبت القضية بين الحكومة والحسبة السياسية لدى البرلمانيين المُنتخبين حديثًا»[١٩].

لم يضع البرلمان الجديد صفقة الغاز على جدول أعماله إلّا بعد مرور ثلاث سنوات، وذلك في آذار/ مارس ٢٠١٩ عندما قرّر إحالة الأمر إلى المحكمة الدستورية. في أيار/ مايو، وسط التطوّرات الدولية المُرتبطة بما يُعرف بـ«صفقة القرن»[٢٠]، صرّح رئيس البرلمان أنه بغض النظر عن قرار المحكمة، يطالب البرلمان الحكومة بإلغاء الصفقة[٢١]. تُعدُّ هالة عاهد من بين كثيرين يفضّلون الرأي القائل: «إذا كان البرلمانيون جادّين في هذا المطلب، فعليهم استخدامه للضغط على الحكومة واقتراح التصويت بحجب الثقة»[٢٢]. سيكون من المثير للاهتمام أن نرى كيف سوف تتكشّف التطوّرات المستقبلية في ظل وجود الكثير من الشكوك المحيطة بإجراءات المحكمة الدستورية ونتائجها. نتيجة السياسة

فيما يتعلق بنتائج السياسة العامة، حتّى الآن، لم تنجح الحملة بإلغاء الاتفاقية وتحقيق هدفها الأساسي. إلا أن جهود الحملة لا تزال مستمرّة، وكذلك لم يُكشَف بعد عن نتائج آخر التطوّرات السياسية، وتحديدًا إحالة الصفقة إلى المحكمة الدستورية للبتّ بشرعيّتها.

إن التأثير على السياسة الفعلية المُستهدفة أحد الطرق لقياس النجاح ولكن هناك طرق أخرى. مثلاً، من خلال الوعي العام الذي يتمّ رفعه والتنمية الشخصية للأفراد المُنخرطين في الحملة. والأهمّ ربّما هو قدرة هذه المجموعات المتنوّعة على مواصلة العمل الجماعي ما يعدُّ مؤشّر نجاح إضافي. يُقال إن المنظّمين الذين يشاركون في القضايا المدنية من المرجّح أن يستمرّوا في المشاركة في مثل هذه الجهود طوال حياتهم. من هنا، يسمح نشاطهم خلال الحملات بتجميع واكتساب علاقات وخبرات ومهارات قيادية ورؤى سياسية، وبالتالي مراكمة التأثير على التغيير الاجتماعي من خلال المشاركة المُستدامة[٢٣].

يشارك هذا التحليل الناشطين الذين يعتقدون بأن هناك أكثر من مؤشّر نجاح واحد، وبأن نتائج السياسة العامة أحدها. «من خلال مشاركتهم في الحملة (غاز العدو احتلال)، شكّل الناشطون روابط جديدة واكتسبوا المزيد من الخبرة والشجاعة والأدوات في التنظيم الشعبي السياسي. لكن تجاهل مطلبهم بإلغاء الاتفاقية بات سببًا إضافيًا لفقدان الأمل من الحكومة»[٢٤]. ارتبط استمرار خيبات الأمل بالحشد الذي ترافق مع الإضراب العام ضد قانون الضريبة الجديد في أيار/ مايو ٢٠١٨، حين شارك الفاعلون في مختلف القضايا، بدءًا من صفقة الغاز إلى حقوق المرأة، في الحشد «ليس فقط لأنهم كانوا بطبيعة الحال جزءًا من مشهد السياسة الوطنية أو للتعبير عن إحباطهم تجاه الحكومة، إنّما لاستعادة قوتهم وفاعليتهم في التغيير الاجتماعي أيضًا»[٢٥].

تتماشى هذه الظاهرة مع النظرية القائلة بأن الحراك المستمرّ للناشطين في مشاركتهم المدنية الجماعية هو محرّك لسلسلة متّصلة من التغيير الاجتماعي[٢٦]. في النهاية، يُعتقد أن حملة الغاز هي واحدة من أطول حملات المعارضة وأكثرها امتداداً في الأردن، أقلّه منذ حراك ٢٠١١ خلال الانتفاضات العربية[٢٧].

١٦ طفي الضو
١٧ مجهول الهوية. يرجى العودة إلى الهامش رقم ١١.
١٨ عاهد، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٢.
١٩ المرجع نفسه

٢٠ (٢٦ نيسان/ أبريل، ٢٠١٩). «الولايات المتّحدة الأميركية تعلن عن صفقة القرن بعد رمضان». Palestine Chronicle. دخول في ١٢ أيار/ مايو ٢٠١٩ عبر الرابط التالي: https://www.palestinechronicle.com/us-to-announce-deal-of-the-century-after-ramadan/
٢١ الطراونة، ع. (١٢ أيار/ مايو ٢٠١٩). «مقابلة: من دون حدود»، تلفزيون BBC العربي مباشر.
٢٢ عهد، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٢.
٢٣ Skocpol، T. Munson، Zg.، Ganz، Mg. (أيلول/ سبتمبر، . . . ٢). «أمّة من المنظّمين: الأصول المؤسّسية للمتطوّعين المدنيين في الولايات المتّحدة الاميركية». American Political Science Review، ٩٤(٣)، ص.ص. ٥٢٧-٥٤٧. دخول في ١٣ كانون الثاني/ يناير، ٢٠١٩، عبر الرابط التالي: https://www.jstor.org/stable/2585829?read-now=1&seq=1#page_scan_tab_contents
٢٤ عاهد، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٢.
٢٥ المرجع نفسه.
٢٦ Skocpol وآخرون، يرجى مراجعة الهامش رقم ٢٥.
٢٧ مجهول الهوية، يرجى مراجعة الهامش رقم ١١

الخلاصة والدروس المُستفادة

كان للحملة سرد مُتسق ومُترابط من خلال استراتيجيّاتها وتكتيكاتها المختلفة. وبالتالي، يُعدُّ تحليل كيفية تأطير الحملة لهذا السرد بمثابة نظرة ثاقبة في فهم صياغة مُتطلّبات تغيير السياسة على نطاق أوسع. تستند الحجّة الأساسية ضدّ الصفقة إلى مخاوف محلّية، شملت استقلالية الأردن في مجال الطاقة، والسيادة السياسية، والخيارات الاقتصادية، وحماية البيئة. كذلك سلّطت الضوء على تأثير تلك القضايا على هموم المواطن اليومية، مثل ارتفاع أسعار الكهرباء، والفساد، والدَّيْن العام[٢٨]. الجدير ذكره أن منطق هذه الحجّة أتى مُضمَّنًا باسم الحملة نفسه: «غاز العدو احتلال»، والذي يوضح أن استيراد الغاز من إسرائيل يجعل الأردن تحت الاحتلال. تاريخياً، تبنّت معظم الحركات المناهضة للتطبيع خطاب التضامن مع النضال الفلسطيني، لكن الحملة أعادت تأطير القضية من كونها مجرّد قضية «تضامن مع فلسطين» إلى قضية «تهديد وطني وشيك». كان لإعادة الصياغة هذه، المُتجذّرة في المنظور المحلّي، تأثير مهمّ على ضبط السردية، ومن مظاهر هذا التأثير ارتفاع درجة استعداد حكومة المُلقي لإعادة توجيه النوّاب للامتناع عن اتخاذ موقف ضدّ الصفقة بحجّة «المصلحة الاقتصادية للأردن»[٢٩]. من هنا، حاولت الحجج التبريرية قلب الإطار الذي وضعته الحملة لمناهضة الصفقة. يذكر أن الحملة موّلت ذاتيًا من مساهمات أعضاء التحالف ولم تتلقَ أي تمويل خارجي، وهو ما قد يكون العامل الذي ساهم في تعزيز قدرة الحملة على الحفاظ على استقلاليّتها في تحديد استراتيجيّاتها وسرديتها.

أخيرًا، يبقى السؤال الرئيسي من دون إجابة. على الرغم من تأثير الحملة، والتحالف الواسع الذي شكّلته، والمقاربات الفريدة التي نسجتها، إلّا أنّها لم تتمكّن من منع توقيع الصفقة، ولم تلغَ بعد، بل لا تزال غير واضحة نتيجة إجراءات المحكمة الدستورية. السؤال هو: ما الذي يتطلّبه الأمر أكثر من الجهود المحلّية، سواء من قبل المجتمع المدني أو غيره، للتأثير بشكل جوهري على مثل هذه السياسة المهمّة التي تنطوي على اعتبارات عالية المخاطر في العلاقات الخارجية وبالنسبة إلى الجهات الفاعلة العالمية؟

٢٨ عاهد، يرجى مراجعة الهامش رقم ١٢.
٢٩ مجهول الهوية، يرجى مراجعة الهامش رقم ٧.

المراجع:

Al-Shami, A. (2014, Dec). "مغالطات حقل المتوسط" [Fallacies surrounding the Mediterranean Gas Reserve]. 7iber Retrieved on April 1, 2019 from: https://www.7iber.com/2014/10/myths-on-israeli-gas-deal/

Al-Tarawneh, A. (2019, May 12). "Interview with the Jordanian Speaker of Parliament: Without Limits". [Television Broadcast] BBC Arabic Live.

Institute for Palestine Studies. (n.d.) 'Israel's Natural Gas Revolution'. Institute for Palestine Studies. Retrieved on May 12, 2019 from https://www.palestine-studies.org/node/162440

Mika Minio Paluello. (2014, Nov). "The Israel-Jordan Gas Deal: Pumping Revenue into Israel's Coffers". Platform London Research Centre. Retrieved April 1, 2019, from: https://platformlondon-org.exactdn.com/wp-content/uploads/2014/11/Platform_IsraelJordanGasDealRevenue.pdf

Omari, R. (2016, Sep). "Jordan Signs Deal to Buy Gas from Israel". The Jordan Times. Retrieved April 6, 2019 from: http://jordantimes.com/news/local/jordan-signs-deal-buy-gas-israel

Palestine Chronicle. (2019, April 26). "US to Announce 'Deal of the Century' after Ramadan". Palestine Chronicle. Retrieved on May 12, 2019 from https://www.palestinechronicle.com/us-to-announce-deal-of-the-century-after-ramadan/

Power, S. (2015, Aug). "Annexing Energy: Exploiting and Preventing the Development of Oil and Gas in the Occupied Palestinian Territories". Al Haq Organization. Retrieved April 1, 2019, from: http://www.alhaq.org/publications/publications-index/item/annexing-energy

Press Release. (2014, Sep). "Noble Energy Announces Letter of Intent to Sell Leviathan Natural Gas to the National Electric Power Company of Jordan". Noble Energy. Retrieved April 6, 2019 from: http://investors.nblenergy.com/news-releases/news-release-details/noble-energy-announces-letter-intent-sell-leviathan-natural-gas

Siddig, K., & Grethe, H. (2014). "No more gas from Egypt? Modeling offshore discoveries and import uncertainty of natural gas in Israel". Applied Energy, 136, pp. 312-324. Retrieved April 1, 2019.

Skocpol, T., Ganz, M., Munson, Z. (2000, Sep). "A Nation of Organizers: The Institutional Origins of Civic Volunteerism in the United States". American Political Science Review, 94(3), pp. 527 - 547. Retrieved Jan 13, 2019, from: https://www.jstor.org/stable/2585829?read-now=1&seq=1#page_scan_tab_contents

مشروع كسر القوالب

أطلق برنامج «الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات في العالم العربي» في معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية بدعم من Open Society Foundations في منتصف عام ٢٠١٨. الحلقة الثانية من مشروعه البحثي المطوّل «كسر القوالب: الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة»، والتي هدفت إلى رصد وتحليل المحاولات التي قام بها المجتمع المدني العربي بكافة توجهاته، وهيكلياته واختلافاته من أجل التأثير على السياسة العامة في مجالات عديدة. أحاط هذا البحث بحركة المجتمع المدني في عشر دول عربية هي لبنان، سوريا، فلسطين، الأردن، مصر، المغرب، تونس، العراق، اليمن ودول الخليج العربي وأنتج ٩٢ حالة دراسية تناولت دور المجتمع المدني في مختلف المواضيع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجندرية والتعليمية والصحية والبيئية.

شارك في عملية الرصد التي استمرت ما يقارب سنة ونصف ٢٥ باحثًا وباحثة ومجموعة بحثية من البلاد المذكورة كما أشرفت لجنة استشارية متخصّصة على صياغة المنهجية ومراجعة الحالات لتتمّ كتابتها بما يتوافق مع هدف المشروع. تم عرض الحالات من قبل الباحثين خلال جلسات تحت عناوين مختلفة خلال المؤتمر الذي امتد على يومين.

برنامج الفاعلون في المجتمع المدني وصنع السياسات

يُمثّل الدور المُتزايد لجهات المجتمع المدني الفاعلة ظاهرةً حديثة ذات أهمية كبيرة، تعود إلى التقدم في مجالات التواصل، بالإضافة إلى التحوّلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. يُعاين هذا البرنامج طيفًا واسعًا من جهات المجتمع المدني الفاعلة ودورها في صنع القرارات. إذ يقوم بدراسة كيفية تنظيم المجتمع المدني لنفسه ضمن تحالفات تناصر قضيّة محدّدة وشبكات تؤثر في الإجراءات السياسية ونتائج هذه المحاولات. كما أنه يعاين مؤسسات الأبحاث السياسية ومساهمتها في ترجمة المعارف إلى اقتراحات وتوصياتٍ سياسية. كذلك يتم البحث في الدور المتصاعد للإعالم والذي يعتبره البعض لاعبًا أساسيًا في تحفيز المظاهرات والثورات في العالم العربي.

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت

يسعى معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدولية في الجامعة الأميركية في بيروت، إلى تيسير الحوار وإثراء التفاعل بين الجامعيين المتخصصين والباحثين وبين واضعي السياسات وصانعي القرار في العالم العربي بصفة خاصة. ويعمل على إشراك أهل المعرفة والخبرة في المنظّمات الدوليّة والهيئات غير الحكومية وسائر الفاعلين في الحياة العامّة. كما يهتم، من خلال الدراسات والأنشطة، بتعزيز النقاش المفتوح حول جملة من القضايا العامة والعلاقات الدولية وبصياغة الاقتراحات والتوصيات المناسبة لرسم السياسات أو إصالحها.

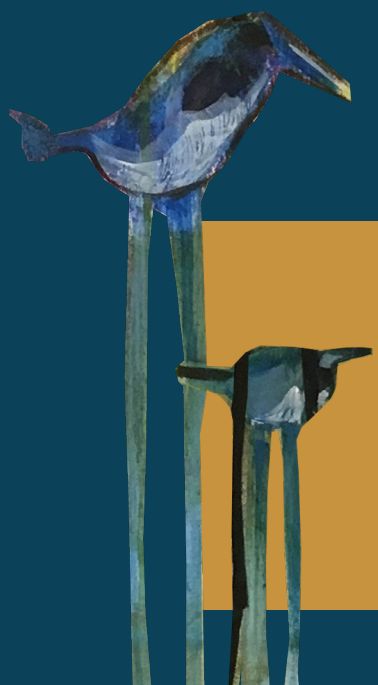

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub